

Distr.: General
14 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البندان ١١٥ (ز) و (ح) من جدول الأعمال المؤقت**

تعيينات للملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى:

تعيين قضاة محكمة الأمم المتحدة للمنازعات

تعيين قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف

تعيين قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات

تقرير مجلس العدل الداخلي

موجز

تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه فترة ولاية ثلاثة من قضاة محكمة الأمم المتحدة للمنازعات وأربعة من قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف.

وفي هذا التقرير، يبين مجلس العدل الداخلي عملية الاختيار التي اضطلع بها وفقاً للولايات المخولة له من الجمعية العامة في تحديد مرشحين لكل وظيفة من الوظائف السبع التي ستصبح شاغرة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ وذلك لكي تنظر فيهما الجمعية العامة.

ويقدم مجلس العدل الداخلي أيضاً توصية إلى الجمعية العامة بشأن أهلية القضاة المخصصين لشغل الوظائف القضائية المنشأة في محكمة المنازعات.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

** A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

281015 150915 15-13822 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - معلومات أساسية
٨	ثالثا - عملية الاختيار
٨	ألف - الولايات الموكولة من الجمعية العامة
٩	باء - طلبات الترشيح من القضاة المخصصين العاملين بمحكمة المنازعات
١٠	رابعا - عرض موجز للسير الذاتية للمرشحين الموصى بتعيينهم
١٠	ألف - توصيات مقدمة إلى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف
١٢	باء - الأسماء الموصى بها لشغل وظائف قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف
١٣	خامسا - خاتمة

المرفقات

١٤	الأول - إعلان رسمي لشغل وظائف شاغرة في المحكمتين التابعتين للأمم المتحدة
	الثاني - السير الذاتية للمرشحين الموصى بهم لشغل الوظائف الأربع الشاغرة لقاض في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف (بالترتيب الأبجدي)
١٧	
٣٨	الثالث - السير الذاتية للمرشحين الموصى بهم لشغل الوظائف الشاغرة في محكمة المنازعات

أولا - مقدمة

١ - بموجب قرارها ٢٢٨/٦٢ عن إقامة العدل في الأمم المتحدة، قرّرت الجمعية العامة في جملة أمور إنشاء نظام رسمي لإقامة العدل ذي مستويين، يضم محكمة ابتدائية للمنازعات ومحكمة للاستئناف تابعتين للأمم المتحدة. وبموجب القرار نفسه، قررت الجمعية العامة أيضاً أن تعين قضاة محكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف بتوصية من مجلس العدل الداخلي. واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣/٦٣ النظامين الأساسيين لمحكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف، وبدأت المحكمتان في العمل في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتنص الفقرتان ٤ و ٥ من المادة ٣ من النظام الأساسي لمحكمة الاستئناف على ما يلي:

٤ - يعين قضاة محكمة الاستئناف لفترة واحدة مدتها سبع سنوات غير قابلة للتجديد. وكتدبير انتقالي، يعمل لمدة ثلاث سنوات ثلاثة من القضاة المعيّنين في البداية، يحدّدون عن طريق القرعة، ويجوز إعادة تعيينهم في محكمة الاستئناف ذاتها لفترة إضافية مدتها سبع سنوات غير قابلة للتجديد. ولا يحق لأي قاض حالي أو سابق في محكمة المنازعات أن يعين في محكمة الاستئناف.

٥ - يشغل قاضي محكمة الاستئناف، المعين ليحل محل قاض لم تنته مدته، المنصب للفترة المتبقية من مدة سلفه ويجوز إعادة تعيينه لفترة واحدة مدتها سبع سنوات غير قابلة للتجديد، شريطة أن تكون المدة غير المنتهية أقل من ثلاث سنوات.

٢ - والقضاة الحاليون في محكمة الاستئناف هم: صوفيا أدينيرا، القاضية والنائبة الأولى لرئيسة المحكمة (غانا)؛ وروزالين م. تشامان، القاضية ورئيسة المحكمة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والقاضية ماري فاهرتي (أيرلندا)؛ والقاضي ريتشارد لوسيك (ساموا)؛ والقاضي لويس ماريا سيمون (أوروغواي)؛ وديورا توماس - فيليكس، القاضية والنائبة الثانية لرئيس المحكمة (ترينيداد وتوباغو)؛ والقاضية إينيس واينبرغ دي روكا (الأرجنتين).

٣ - واعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ستنتهي فترة الولاية البالغة سبع سنوات لكل من القاضية إينيس واينبرغ دي روكا، والقاضي لويس ماريا سيمون، والقاضية صوفيا أدينيرا. وبموجب المادة ٣، الفقرة ٤، من النظام الأساسي، لا يحق لهؤلاء القضاة أن يعاد تعيينهم.

٤ - واعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تنتهي أيضاً فترة ولاية القاضية ماري فاهرتي. وتشغل القاضية فاهرتي المدة المتبقية من فترة الولاية البالغة سبع سنوات للقاضية روز

بويكو (كندا)؛ ولكن نظرا لأنها تعمل منذ ٢٩ حزيران/يونيه، فإنها ستكون قد عملت لفترة تزيد على ثلاث سنوات بنهاية فترة ولايتها، ولا يحق لها وفقا للفقرة ٥ من المادة ٣ من النظام الأساسي، أن يعاد تعيينها.

٥ - ونتيجة لذلك، توجد أربعة شواغر في محكمة الاستئناف اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٦ - وتنص الفقرة ٤ من المادة ٤ من النظام الأساسي لمحكمة المنازعات على ما يلي:

يعين قضاة محكمة المنازعات لفترة واحدة مدتها سبع سنوات غير قابلة للتجديد. وكتدبير انتقالي، يعمل لمدة ثلاث سنوات اثنان من القضاة المعيّنين في البداية (قاض متفرغ وآخر يعمل لنصف الوقت)، يحددان عن طريق القرعة، ويجوز إعادة تعيينهما في محكمة المنازعات ذاتها لفترة إضافية مدتها سبع سنوات غير قابلة للتجديد. ولا يحق لأي قاض حالي أو سابق في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف أن يعين في محكمة المنازعات.

٧ - والقضاة الحاليون في محكمة المنازعات هم: فينود بوليل (موريشيوس)، قاض متفرغ مقره في نيروبي ورئيس المحكمة؛ وروان داوونينغ (أستراليا)، قاض مخصص مقره في جنيف؛ وميمودة إبراهيم - كارسيتز (بوتسوانا)، قاضية متفرغة مقرها في نيويورك؛ وأليساندرا غريسيانو (رومانيا)، قاضية مخصصة مقرها في نيويورك؛ وانكيمديلم أميليا إيزواكو (نيجيريا)، قاضية مخصصة مقرها في نيروبي؛ وتوماس ليكر (ألمانيا)، قاض متفرغ مقره في جنيف؛ وغلان حسين قادر ميران (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، قاض غير متفرغ؛ وكورال شو (نيوزيلندا)، قاضية غير متفرغة.

٨ - واعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ستنتهي فترة الولاية البالغة سبع سنوات للقاضي توماس ليكر، والقاضي فينود بوليل، والقاضية كورال شو (غير متفرغة). وبموجب الفقرة ٤ من المادة ٤ من النظام الأساسي، لا يحق لهؤلاء القضاة الثلاثة أن يعاد تعيينهم.

٩ - ونتيجة لذلك، توجد ثلاثة شواغر (وظيفتان على أساس التفرغ ووظيفة على أساس نصف الوقت) في محكمة المنازعات اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ وعلى النحو التالي:

- قاض واحد متفرغ في جنيف
- قاض واحد متفرغ في نيروبي

- قاض واحد غير متفرغ، يعمل لمدة ستة أشهر كل عام في مكان أو أكثر من الأماكن الثلاثة لحكمة المنازعات، حسب التكاليف الصادر من رئيس المحكمة.

١٠ - ويقدم هذا التقرير الأسماء والسير الذاتية للمرشحين للوظائف الشاغرة كي تنظر فيها الجمعية العامة وفقاً للنظامين الأساسيين للمحكمتين وللقرارات السابقة الصادرة عن الجمعية. ويرد فيما يلي الإجراء الذي أفضى إلى وضع توصيات مجلس العدل الداخلي لكل وظيفة.

ثانياً - معلومات أساسية

١١ - حددت الجمعية العامة في الفقرة ٤٥ من قرارها ٢٥١/٦٥ الإجراء الواجب اتباعه لتحديد مرشحين مناسبين لتقديمهم إلى الجمعية العامة. وتتيح هذه الممارسة للمجلس أن يعد قائمة غير رسمية بأسماء أفضل المرشحين الذين لم يوص بهم إلى الجمعية العامة في الجولة الحالية، والقادرين مع ذلك أن يشغلوا الوظائف بجدارة في المحكمتين. ويضاف إلى هذه القائمة غير الرسمية أيضاً المرشحون الذين قدم المجلس توصية بأسمائهم إلى الجمعية العامة في التقرير الحالي ولكن لم يتم اختيارهم. ولا تسري هذه القائمة إلا خلال فترة ولاية أعضاء المجلس الحاليين، التي تنتهي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ولكنها يمكن أن تفيد أعضاء المجلس الجدد باعتبارها تتيح بسرعة تحديد أسماء المرشحين الذين يمكن أن يكونوا لأول وهلة مناسبين للتعيين ويمكن إجراء مقابلات معهم في حالة نشوء شواغر عرضية قبل نهاية فترة الولاية المقررة للتقاضي (٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

١٢ - وفي منتصف آذار/مارس ٢٠١٥، نُشر الإعلان الرسمي للوظائف الشاغرة في الموقع الشبكي لمكتب إقامة العدل بكل من اللغتين الإنكليزية والفرنسية، ويرد نصف هذا الإعلان في المرفق الأول لهذا التقرير.

١٣ - ونُشرت إعلانات عن الوظائف الشاغرة في كل من الطباعات الشبكية والمطبوعة لصحيفة لوموند (Le Monde)، وطبعة آسيا من وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal Asia Edition)، والإيكونوميست (The Economist)، والطبعة الدولية لنيويورك تايمز (The International New York Times)، وجون أفريك (Jeune Afrique). وأحالت الإعلانات القصيرة القراء إلى إعلان الأمم المتحدة الرسمي عن الوظائف الشاغرة في الموقع الشبكي لمكتب إقامة العدل.

١٤ - وفي نفس الوقت الذي نشر فيه الإعلان عن الشواغر في الموقع الشبكي لمكتب إقامة العدل، أُرْفِق إعلان الشواغر بمذكرة شفوية وجهت إلى جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا. ودُعيت البعثات الدائمة في هذه المذكرة إلى توجيه اهتمام رعايا بلدانها المؤهلين وكذلك كبير القضاة أو رئيس الجهاز القضائي في بلدانها إلى الإعلان عن الشواغر. وتم أيضاً تعميم الإعلان الرسمي عن الوظائف الشاغرة على نطاق واسع، بما في ذلك على مراكز الأمم المتحدة للإعلام، والمنسقين المقيمين، والمحاكم الدولية الأخرى، وأجهزة الموارد البشرية في المنظمات الدولية، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة على حد سواء، ومنسقي الاتصالات والتنوعية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، والروابط المهنية، والمديرين في الأمم المتحدة، وشبكات النساء المهنيات، والمنظمات غير الحكومية، ونقابات المحامين الوطنية والدولية، والجمعيات القانونية.

١٥ - وكان الموعد النهائي لتقديم الطلبات هو ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

١٦ - وتلقى المجلس ١٨٢ طلباً من ٥١ بلداً. وكان هناك ما مجموعه ٤٥ متقدماً من أفريقيا، و ١٢ متقدماً من آسيا والمحيط الهادئ، و ١٥ متقدماً من أوروبا الشرقية، و ٢٤ متقدماً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٨٤ متقدماً من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى^(١). ومن بين هؤلاء المتقدمين، كان ١١٧ من الذكور، و ٦٥ من الإناث. ويلاحظ المجلس أنّ نصف المرشحين تقريباً كانوا من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ويأسف لعدم ورود مزيد من الطلبات من المناطق الأخرى.

١٧ - وأعرب معظم مقدمي الطلبات عن تفضيلهم أو موافقتهم فيما يتعلق بالحكمة أو مركز العمل الذي هم على استعداد للعمل فيه. وذكر عدد كبير منهم أنهم لن يتمكنوا من قبول تعيينات لنصف الوقت في محكمة المنازعات. وقد احترمت المجلس هذه القيود. وأعرب عدد من المتقدمين عن الرغبة في إدراج أسمائهم ضمن قائمة أفضل المرشحين في حال نشوء وظيفة شاغرة قبل انتهاء فترة الولاية المقررة المقبلة للقضاة.

١٨ - واستبعدت الطلبات التي لا تفي بشروط التأهل المدرجة في إعلان الوظائف الشاغرة من مواصلة النظر فيها، بدون استثناءات.

١٩ - وناقش المجلس كلّ الطلبات ونماذج الكتابات التي تلقاها من المتقدمين. وبعد أن استعرض جميع الطلبات، وقع اختياره على ٣٩ مرشحاً ستوجه إليهم الدعوة لأداء امتحان تحريري موحد لاختبار خبرتهم القانونية وقدرتهم على الصياغة.

(١) لم يتمكن المجلس من تحديد جنسية متقدم واحد.

٢٠ - واتفق المجلس على محتوى الامتحان التحريري والمواد الأساسية ذات الصلة به (مقتطفات من ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الداخلي لمحكمة المنازعات، والنظامين الأساسيين والإداري للموظفين، وتوجيه إداري) ووافق على وضع نظام موحد لتقييم الامتحان يتضمن تطبيق معايير تقييم موحدة.

٢١ - وأرسل الامتحان التحريري والمواد الأساسية إلى المرشحين الـ ٣٩ بالبريد الإلكتروني في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥. وأعطى المرشحون ثلاث ساعات من وقت فتح البريد الإلكتروني لاستكمال الامتحان وتقديم أجوبتهم. ورد جميع المرشحين على هذه الدعوة وقدموا أجوبتهم. وقام مكتب إقامة العدل في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بإرسال الأجوبة إلى كل عضو من أعضاء المجلس بعد إخفاء جميع العناصر المحددة للهوية منها بحيث لا يعرف أي عضو من أعضاء المجلس اسم المرشح أو جنسيته أو نوع جنسه.

٢٢ - وبناء على التقييم الخطي، اختار المجلس ٢٤ من مقدمي الطلبات ليتم إجراء مقابلات معهم لشغل الوظائف الأربع الشاغرة في محكمة الاستئناف والوظائف الثلاث الشاغرة في محكمة المنازعات (وقد تقدم الكثير من المرشحين للوظائف في كلتا المحكمتين). ويتعين على المرشحين، حتى يتم اختيارهم لإجراء مقابلات معهم، أن يُظهروا في أجوبتهم على الامتحان أنهم يتمتعون بما يلزم من مهارات الكتابة وقدرة على التحليل القضائي اللازم لتمكينهم من الخدمة كقضاة ممتازين في المحكمتين. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت الدعوة أيضا لإجراء مقابلة شخصية إلى ثلاثة مرشحين اجتازوا التقييم الخطي في عام ٢٠١٤ وكان المجلس قد أجرى مقابلات معهم ووجدتهم مؤهلين.

٢٣ - ووفقا لما جرى في الجولات السابقة من التعيينات القضائية، وبإذن من المرشحين الموصى بهم، التمس المجلس تأكيدات من نقابات المحامين الوطنية المعنية بشأن نزاهة كل مرشح من المرشحين الذين وجهت إليهم الدعوة لإجراء مقابلة شخصية. وتم الحصول أيضا على رسائل تزكية خطية لكل مرشح.

٢٤ - وأجريت المقابلات مع المرشحين في لاهاي في مبنى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الفترة الفاصلة بين ٢٠ و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥.

ثالثا - عملية الاختيار

ألف - الولايات الموكولة من الجمعية العامة

٢٥ - قررت الجمعية العامة في الفقرة ٣٧ (ب) من القرار ٢٢٨/٦٢ أنه ينبغي للمجلس تقديم آرائه وتوصياته إلى الجمعية بشأن مرشحين اثنين أو ثلاثة مرشحين لكل منصب شاغر في محكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي.

٢٦ - وبالنسبة للتعيينات المقبلة، قررت الجمعية العامة في الفقرة ٥٧ من القرار ٢٥٣/٦٣ ألا يوصي المجلس بأكثر من مرشح واحد من أي دولة من الدول الأعضاء لمنصب قاض في محكمة المنازعات أو أكثر من مرشح واحد من أي دولة من الدول الأعضاء لمنصب قاض في محكمة الاستئناف.

٢٧ - وفي ضوء الولايات المذكورة أعلاه، قرر المجلس أن يقدم اثنين من المرشحين المؤهلين إلى الجمعية العامة لكل وظيفة شاغرة، وألا يوصى بتعيين أي مرشح من نفس جنسية القاضي المكلف الذي من المقرر أن يعمل في المحكمة المعنية ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٢٨ - وكما لوحظ في الفقرة ١١، سيحتفظ المجلس بقائمة بأفضل المرشحين الذين لم يوص بانتخابهم في هذه الجولة، وهم يتمتعون مع ذلك بالكفاءة التي تمكنهم من شغل المناصب الشواغر في كلتا المحكمتين، ويدرج أسماءهم على قائمة غير رسمية لكل محكمة تحسبا لنشوء شاغر طارئ في المحكمتين قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (نهاية فترة الولاية المقررة المقبلة للقضاة). وستُضاف أيضا أسماء المرشحين الذين أوصى بهم إلى الجمعية العامة، ولم يقع عليهم الاختيار، إلى القائمة، التي سوف تستخدم أيضا، إذا أذنت الجمعية العامة بذلك وتم تحويل الوظائف المخصصة إلى وظائف ثابتة (انظر الفقرة ٣٥).

٢٩ - ورهنا بآراء الجمعية العامة، سوف يتولى المجلس، في حالة حدوث شاغر خلال فترة عمل الفريق الحالي للمجلس، الاتصال بالمرشحين الذين أدرجت أسماؤهم في القائمة للتحقق من أنهم ما زالوا متاحين لملء ذلك الشاغر. وسيوصى بالمرشحين المناسبين المدرجة أسماؤهم في القائمة إذا كانوا متاحين. ولن يقوم المجلس بعملية استقدام واسعة النطاق إلا في حالة تعذر عليه التوصية بمرشحين من القائمة.

باء - طلبات الترشح من القضاة المخصصين العاملين بمحكمة المنازعات

٣٠ - تقدم اثنان من القضاة المخصصين للوظائف الشاغرة التي ستتاح في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وطلب أحد القضاة المخصصين وضعه على القائمة للنظر في ترشيحه للوظائف التي ستكون شاغرة مستقبلاً.

٣١ - وقد أوصى المجلس لسنوات عديدة بأن تتحول الوظائف المخصصة إلى وظائف ثابتة مدة كل منها سبع سنوات. والمسألة معروضة حالياً أمام الفريق المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٥٤ لإجراء تقييم مؤقت لنظام إقامة العدل، بما في ذلك إجراء تحليل لما إذا كانت الأهداف والمقاصد المتوخاة في النظام المبينة في القرار ٦١/٢٦١ يجري تحقيقها بكفاءة وعلى نحو فعال من حيث التكلفة. أما الإحصاءات التي نشرها مكتب إقامة العدل في الجدول ١ من تقريره الثامن بشأن الأنشطة، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فهي لا تدع مجالاً للشك في أن هذا التحول نحو العمل بوظائف الدوام الكامل أمر ضروري.

٣٢ - وقرر المجلس عدم النظر في تعيين أي من القضاة المخصصين لشغل الشواغر التي ستنشأ في محكمة المنازعات ابتداءً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ نظراً لأنه سيتعين على الجمعية العامة أولاً البت في شروط أهلية هؤلاء القضاة، بالنظر إلى طول مدة خدمتهم في الوظائف المخصصة.

٣٣ - ولا يتضمن النظام الأساسي لمحكمة المنازعات أحكاماً بشأن أهلية القضاة المخصصين لشغل وظائف بدوام كامل إذا تحولت وظائفهم إلى وظائف ثابتة على أساس التفرغ مدة كل منها سبعة أعوام. ولا تتضمن المادة ٤ سوى أحكام تتعلق بالقضاة الثلاثة المتفرغين والقاضيين اللذين يعملان نصف الوقت. وتنص المادة على حدود زمنية لولاية القضاة المتفرغين، الذين يعينون مبدئياً لمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد. بيد أنه يجوز للقاضي المعين ليشغل المدة المتبقية من ولاية سلفه أن يعاد تعيينه لفترة واحدة مدتها سبع سنوات غير قابلة للتجديد، شريطة أن تكون مدة الولاية غير المنتهية أقل من ثلاث سنوات (الفقرة ٤ من المادة ٥).

٣٤ - ولذا سيتعين على الجمعية العامة تحديد الشروط التي بموجبها سيكون أحد القضاة المخصصين مؤهلاً للنظر في تعيينه في وظيفة ثابتة لولاية مدتها سبع سنوات، إذا تقدم ذلك القاضي لشغل تلك الوظيفة أو إذا تحولت الوظيفة المخصصة إلى وظيفة كاملة المدة.

٣٥ - ويوصي المجلس الجمعية العامة باتباع مسار العمل التالي بشأن ترشيح القضاة المخصصين:

(أ) أن يعتبر القاضي المخصص مؤهلاً للنظر في تعيينه بدوام كامل إذا كان مجموع المدة التي سيعمل خلالها كقاضٍ أقل من ١٠ سنوات؛

(ب) أن يؤذن للمجلس بإبداء توصياته إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بملاءمة أية وظائف تنشأ حديثاً بدوام كامل، أو أي شغور ينجم عن انتهاء ولاية قاضٍ معين لمدة سبع سنوات، من قائمة القضاة المخصصين الحاليين الذين خدموا لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات حتى تاريخ بداية إنشاء وظيفة الدوام الكامل الجديدة أو حتى تاريخ الشغور، ومن قائمة المرشحين المؤهلين الذين قام المجلس بإجراء مقابلات معهم، لتجنب الحاجة إلى إجراء عملية استقدام أخرى مكلفة، كلما كان ذلك ممكناً.

رابعاً - عرض موجز للسير الذاتية للمرشحين الموصى بتعيينهم

ألف - توصيات مقدمة إلى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف

٣٦ - يُورد المجلس فيما يلي أسماء ثمانية مرشحين للوظائف الأربع الشاغرة في محكمة الاستئناف بواقع توصيتين لكل وظيفة. وترد قائمة المرشحين الموصى بهم مرتبة أبجدياً حسب الاسم الأخير، مشفوعة بموجز لحياتهم المهنية. وترد سيرهم الذاتية في المرفق الثاني لهذا التقرير بصيغة موحدة وموجزة^(٢).

٣٧ - القاضية جويل أدا (فرنسا): بدأت حياتها الوظيفية في عام ١٩٨٩ كقاضية في محكمة محكمة فرساي الإدارية. وأصبحت في عام ١٩٩٦ قاضية استئناف بمحكمة الاستئناف الإدارية بباريس وشغلت هذا المنصب حتى عام ٢٠١٤، بما في ذلك فترات عملت فيها رئيسة للمحكمة. وهي تعمل منذ عام ٢٠١٤ رئيسة لمحكمة ليل الإدارية.

٣٨ - وعملت القاضية كونستانس د. هنت (كندا) قاضية في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف في ألبرتا، كندا لمدة ٢٣ عاماً، وزاولت عملها باللغتين الإنكليزية والفرنسية. ولديها خبرة واسعة في مجال القانون الإداري على صعيدي المحاكمات والاستئنافات. وقبل تولي مهامها القضائية، عملت القاضية هنت أستاذة في مدرسة للحقوق وعميدة لها. كما قامت بعمل تطوعي في مجال التدريب القضائي في عدد من البلدان الأفريقية.

(٢) يمكن الاطلاع لدى مكتب إقامة العدل على السير الذاتية المقدمة من المرشحين والتي تتفاوت إلى حد كبير من حيث الطول.

٣٩ - وعملت القاضية ساين كنيريم (ألمانيا) كقاضية في محكمة القانون الإداري في هامبورغ، ألمانيا، منذ عام ١٩٩٤، وعملت كقاضية في محكمة الاستئناف المختصة بالقانون الإداري في هامبورغ منذ عام ٢٠١١. ولديها خبرة واسعة بالقوانين المنظمة لمسائل العمل في الخدمة المدنية، واكتسبت خبرة في منظومتي القانون المدني والقانون العام على حد سواء.

٤٠ - القاضية فيونا مونك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) تعمل منذ عام ٢٠٠٠ قاضية مختصة في قضايا العمل حيث بدأت عملها في لندن، ثم في برمنجهام، المملكة المتحدة، منذ عام ٢٠٠٧. وقد تم تدريبها لتصبح قاضية وساطة حيث اضطلعت منذ عام ٢٠١١ بوساطات قضائية في قانون العمل. وقبل تولي مهامها القضائية، عملت القاضية مونك بأحد مراكز القانون التي توفر المشورة القانونية والتمثيل القانوني للفئات المحرومة والأقليات.

٤١ - القاضي جون ميرفي (جنوب أفريقيا) يعمل قاضيا في المحكمة العليا في جنوب أفريقيا منذ عام ٢٠٠٦، وهو قاضي استئناف بالإقامة في محكمة العمل الاستئنافية منذ عام ٢٠١١. وفي الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦، كان قاضيا بالإقامة في محكمة العمل. وعمل قاضيا دوليا في كوسوفو في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وشغل عدة مناصب في مجالي التحكيم والوساطة وتولى مناصب في كليات القانون. ونشر أبحاثا في مجالي قانون العمل وقانون المعاشات التقاعدية.

٤٢ - القاضي ديميتريوس ريكوس (اليونان) يعمل قاضيا في المحاكم الإدارية في اليونان منذ عام ١٩٨٥. وقد عمل أول الأمر بالمحاكم الابتدائية حتى عام ١٩٩٩، ثم بمحاكم الاستئناف منذ ذلك الحين؛ ولديه خبرة واسعة بقوانين الوظيفة المدنية. وهو أيضا أستاذ للقانون الإداري وقام بالنشر على نطاق واسع في ميدان الإدارة العامة.

٤٣ - القاضية مارتا هلفلد فورتادو دي ميندونسا شميدت (البرازيل) عملت كقاضية مختصة في شؤون العمل في البرازيل منذ عام ١٩٩٤. وما فتئت منذ عام ٢٠١٣ تقوم بشكل منتظم بمهام قضاة الاستئناف. ولديها خبرة كبيرة في مجال التوفيق وقامت بالتدريس في مجال قانون العمل.

٤٤ - القاضي بوستييان زالار (سلوفينيا) عمل منذ عام ١٩٩٩ في اختصاصات متنوعة في المحكمة الإدارية لجمهورية سلوفينيا. والمحكمة الإدارية هي المحكمة النهائية المختصة باستعراض جميع أنواع المطالبات التي تتعلق بالموظفين المدنيين وأرباب عملهم.

باء - الأسماء الموصى بها لشغل وظائف قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف

٤٥ - فيما يلي نبذة عن المرشحين اللذين أوصى المجلس بتعيينهما في كل من الوظائف الشاغرتين في محكمة المنازعات في جنيف ونيروبي وفي إحدى نصف الدوام الشاغرة، على النحو المبين في الفقرتين ٨ و ٩ أعلاه. وترد قائمة المرشحين الموصى بهما مرتبة أبجديا حسب الاسم الأخير، مشفوعة بموجز لحياتهما المهنية. وترد سيرهما الذاتية في المرفق الثاني لهذا التقرير بصيغة موحدة وموجزة^(٢).

الأسماء الموصى بها لشغل الوظيفة الشاغرة في جنيف

٤٦ - عملت القاضية تيريزا ماريا دا سيلفا برافو (البرتغال) قاضية بالمحاكم الابتدائية منذ عام ٢٠٠٠، وعملت منذ عام ٢٠٠٩ قاضية بمحكمة العمل بلشبونة، حيث عالجت في كلتا المحكمتين المنازعات الخاصة بالعمل في الدائرة الابتدائية. وأجرت بحثا في المسائل المتعلقة بقانون العمل من منظور القانون المقارن.

٤٧ - وعمل القاضي فنسنت كادور (فرنسا) كقاض في مختلف دوائر محكمة بيتون العليا في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١، حيث عالج المسائل المدنية الجنائية، وكقاض في المحكمة الإدارية لستراسبورغ، في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، حيث عالج المسائل المتصلة بالخدمة المدنية، والتأمين الاجتماعي، والمسائل الضريبية. وصدرت له مؤلفات وفيرة في مسائل قانون العمل والقانون الإداري من منظور القانون المقارن.

الأسماء الموصى بها لشغل الوظيفة الشاغرة في نيروبي

٤٨ - في عام ١٩٩١، أصبحت القاضية آنبيشكا كلونوفيك - ميلارت (بولندا) قاضية مختصة بمسائل القانون المدني والتجاري في المحكمة المحلية في لوبلين، بولندا. وأمضت القاضية أيضا سنة في دائرة الاستئناف، وكانت من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨ تعمل قاضية دولية في المحكمة العليا لكوسوفو، ومن عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠ قاضية دولية، حسب الحاجة، في الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية.

٤٩ - وشغل القاضي فريدريك إيندران إكس. أ. نيكولاس (ماليزيا) مناصب قضائية في العديد من المحاكم الصناعية (التي تعالج مسائل قانون العمل) منذ عام ١٩٨٦. وعمل، منذ عام ٢٠٠٦، رئيسا لدائرة بالمحكمة الصناعية في بينانغ، ماليزيا، وأيضا رئيس مجلس طعون التأمين الاجتماعي لمنطقة شمال ماليزيا.

الأسماء الموصى بها لشغل منصب شاغر لقاضٍ يعمل بنصف دوام

٥٠ - عمل القاضي ألكسندر و. هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) قاضيا في المحكمة العليا لولاية نيويورك منذ عام ١٩٩٤. وسبق له العمل مدة ثمانية سنوات قاضيا في المحكمة الجنائية لمدينة نيويورك. ولديه خبرة مستفيضة في أغلب مجالات القانون المدني. وهو يدرّس الترافع أمام المحاكم، وقد اشترك في تأليف الفصل المتعلق بدليل الإثبات ضمن كتاب عن الممارسة القضائية للقضاة بالمحاكم الابتدائية.

٥١ - وعملت القاضية فاليري ليميل - جوبيار منذ عام ١٩٨٦ قاضية بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، وتناول العديد من المسائل كالقانون الجنائي، والملكية الفكرية، والقانون التجاري. ولديها أيضا خبرة مستفيضة كقاضية في قانون العمل وفي التوفيق.

خامسا - خاتمة

٥٢ - يعرب المجلس عن امتنانه للأمانة العامة، وخاصة مكتب إقامة العدل والمكتب التنفيذي للأمين العام ومكتب إدارة الموارد البشرية على الدعم الفائق الذي قدموه إلى المجلس. ويود المجلس أن يوجه الشكر أيضا إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لإتاحتها مرافقتها ودعمها الإداري للمجلس.

(توقيع) إيان بيني

(توقيع) كارمن أرتيغاس

(توقيع) سينها باسناياكي

(توقيع) أنتوني ميلر

(توقيع) فيكتوريا فيليبس

المرفق الأول

إعلان رسمي لشغل وظائف شاغرة في المحكمتين التابعتين للأمم المتحدة قضاة للعمل ضمن نظام العدل الداخلي في الأمم المتحدة

تسعى الأمم المتحدة إلى تعيين قضاة للعمل ضمن نظامها الداخلي لإقامة العدل ومعالجة المنازعات المتصلة بالعمل.

ويضم النظام محكمة ابتدائية للمنازعات تابعة للأمم المتحدة (محكمة الأمم المتحدة للمنازعات)، ومحكمة للاستئناف تابعة للأمم المتحدة (محكمة الأمم المتحدة للاستئناف). ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات لها مقار في نيويورك ونيروبي وجنيف، وهي تتألف من ثلاثة قضاة متفرغين، وقاضيين اثنين غير متفرغين وثلاثة قضاة مخصصين. ويشغل القضاة المتفرغون والقضاة غير المتفرغين مناصبهم لفترة ولاية مدتها سبع سنوات. وتتألف محكمة الأمم المتحدة للاستئناف من سبعة قضاة، يشغلون مناصبهم أيضا لفترة ولاية مدتها سبع سنوات. وهم يعقدون حاليا ثلاث دورات في كل سنة، مدة كل منها أسبوعان. وتنتهي فترة ولاية ثلاثة قضاة في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات وأربعة قضاة في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وتضطلع الأمم المتحدة بعملية الاختيار هذه من أجل ملء الوظائف الشاغرة السبع. وبوجه خاص، تدعو الأمم المتحدة إلى تقديم طلبات لشغل الوظائف التالية:

- قاض واحد متفرغ لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات في جنيف
- قاض واحد متفرغ لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات في نيروبي
- قاض واحد غير متفرغ لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات (يعمل لمدة ستة أشهر سنويا في أحد المواقع الثلاثة لمحكمة المنازعات، بحسب ما يكلفه به الرئيس)
- أربعة قضاة لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف

وينبغي لمن يتقدم لمناصب القضاة أن يكون على خلق رفيع.

وفي حالة محكمة الأمم المتحدة للمنازعات، لا بد أن تتوافر لدى المرشح خبرة قضائية في مجال القانون الإداري لا تقل عن ١٠ سنوات، أو ما يعادل ذلك في واحدة أو أكثر من الولايات القضائية الوطنية. وفي حالة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، لا بد أن تتوافر للمرشحين خبرة قضائية إجمالية في مجال القانون الإداري أو قانون العمل

لا تقل عن ١٥ سنة، أو ما يعادل ذلك في واحدة أو أكثر من الولايات القضائية الوطنية أو الدولية. ويجوز أن تراعى مدة ٥ سنوات من الخبرة الأكاديمية ذات الصلة، إذا اقترنت بالخبرة العملية في مجال التحكيم أو ما يعادلها، في تحديد مؤهل الخبرة التي مدتها ١٥ سنة.

والإنكليزية والفرنسية هما لغتا العمل في الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون المرشحون قادرين على تسيير الإجراءات القضائية إما باللغة الإنكليزية أو الفرنسية. ويقتضي المنصب الشاغر حالياً للقاضي المخصص لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات في جنيف إتقان اللغتين الإنكليزية والفرنسية.

وترد مؤهلات القضاة وفترات ولايتهم والمواد التي تحكم سير عملي المحكمتين في النظامين الأساسيين لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف على الموقعين التاليين: www.un.org/en/oaj (بالإنكليزية) و www.un.org/fr/oaj (بالفرنسية).

وتعين الجمعية العامة القضاة وتختارهم من قائمة تضم مرشحين اثنين أو ثلاثة مرشحين يوصي بهم، لكل منصب شاغر، مجلس العدل الداخلي في الأمم المتحدة، وهو هيئة مستقلة أنشأها الجمعية العامة. ويتولى مجلس العدل الداخلي أيضا وضع قائمة بالمرشحين الذين سيكونون، رغم عدم عرضهم على الأمانة العامة للتعين، مؤهلين للترشيح في حالة وقوع شاغر طارئ (مثلا من خلال الاستقالة) بين القضاة المتفرغين أو غير المتفرغين أو المخصصين.

الطلبات: يُرجى من المرشحين المهتمين تقديم رسالة إحالة تتضمن، في جملة أمور، المحكمة المفضلة (المحكمتين) ومقر العمل المفضل (مقار العمل) والسيرة الذاتية، ترسل عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان التالي: internaljusticecouncil-application@un.org، أو عن طريق الفاكس على الرقم التالي: +1-212-963-2525، على أن ترد بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويجب أن تتضمن السيرة الذاتية ما يلي: تاريخ الميلاد، والجنسية، ونوع الجنس، والمهارات اللغوية، وطرق الاتصال، بما فيها أرقام الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني، التي يمكن عبرها الاتصال بالمرشح خلال المدة الممتدة إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وكذلك عرض كامل للحياة المهنية والتعليمية. ويجب أن يقدم المرشح أيضا مثالا لحكم نطق به أو فتوى قانونية أو ما يعادل من الأعمال المكتوبة (مترجما إلى الإنكليزية أو الفرنسية إذا كان الأصل بلغة أخرى)، واسمين وعنوانين بريدين إلكترونين لاثنتين من كبار القانونيين القادرين على إعطاء إفادة بشأن الصفات الأخلاقية والمهنية للمرشح. وفي حالة موافقة المرشح، سيتصل مجلس العدل الداخلي أيضا بنقابة المحامين في المنطقة التي يعمل بها المرشح لإعطاء إفادة بشأن النزاهة المهنية للمرشح.

وتُشجّع بقوة الطلبات المقدمة من النساء.

ويتقاضى قضاة محكمة الأمم المتحدة للمنازعات أجورا تعادل أجور الرتبة مد-٢ في الدرجة الرابعة في جدول مرتبات الأمم المتحدة. (ولأغراض إرشادية، يبلغ صافي المرتب السنوي لموظف برتبة مد-٢ في الدرجة الرابعة، غير مُعيل، بما في ذلك تسوية مقر العمل، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ ما يلي: ١٨٣ ٠٤٣,٢٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (نيويورك)، و ٢١٨ ٥٠٩,٩٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (جنيف)، و ١٥٣ ٨٣٥,٤٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (نيروبي). ويتقاضى قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف بدل أتعاب قدره ٢ ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عن كل قضية للمحرر الرئيسي للحكم، و ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل قاض من القضاة الموقعين.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن نظام إقامة العدل على الموقعين التاليين:

www.un.org/en/oaj (بالإنكليزية) أو www.un.org/fr/oaj (بالفرنسية).

المرفق الثاني

السير الذاتية للمرشحين الموصى بهم لشغل الوظائف الأربع الشاغرة لقاض
في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف (بالترتيب الأبجدي)*

جويل أدا (فرنسا)

تاريخ الميلاد: ٢ أيار/مايو ١٩٥٣

المنصب الحالي: رئيسة المحكمة الإدارية في ليل

التعليم

٢٠٠٨ خريجة معهد الدراسات العليا في مجال الدفاع الوطني

١٩٨٩-١٩٨٧ خريجة المدرسة الوطنية للإدارة

١٩٧٨ حاملة لشهادة التأهيل للتدريس الثانوي (G.A.P.E.S)؛ دبلوم

التدريس في المدارس الثانوية في التاريخ والجغرافيا

١٩٧٤ ماجستير في التاريخ (بامتياز فائق)، جامعة باريس

الخبرة المهنية

٢٠١٤ حتى الآن رئيسة المحكمة الإدارية في ليل

٢٠١٣-٢٠١٤ رئيسة القضاة بالدائرة الخامسة لمحكمة الاستئناف الإدارية في باريس

٢٠١٣-٢٠١٠ المدير القانوني لمشروع باريس الكبرى

٢٠١٠-٢٠٠٩ نائبة رئيس القضاة بالدائرة الثانية لمحكمة الاستئناف الإدارية في باريس

٢٠٠٩-٢٠٠٥ رئيسة الإدارة القانونية للهيئة المنظمة للاتصالات الإلكترونية والبريدية

٢٠٠٥-٢٠٠٢ قاضية في محكمة الاستئناف الإدارية في باريس

٢٠٠٥-٢٠٠٣ مستشارة لجنة التعويض عن النهب الناجم عن التشريعات المناهضة

للسامية المعمول بها أثناء الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية

* تصدر السير الذاتية بدون تحرير رسمي.

٢٠٠٠-٢٠٠٢	خبيرة وطنية بشأن التكليف بمهام خاصة في الدائرة القانونية للمفوضية الأوروبية
١٩٩٦-٢٠٠٠	قاضية في محكمة الاستئناف الإدارية في باريس
١٩٩٤-١٩٩٦	مراجعة حسابات بالدائرة الخامسة لديوان المحاسبة
١٩٨٩-١٩٩٤	قاضية بالمحكمة الإدارية لدائرة فرساي
١٩٨٣-١٩٨٧	موظفة بحوث في المكتب الحكومي للأمن العام، مسؤولة عن المنشورات الرسمية
أنشطة أخرى	
الخبرة في التدريس	
١٩٨٩-٢٠٠٥	تدريس القانون العام، بما في ذلك القانون الدولي والأوروبي في جامعة باتتيون - آساس (باريس الثانية)، ومعهد الدراسات السياسية؛ وتدريس الدعاوى الإدارية للقضاة الإداريين برتبة أول تعيين في مجلس الدولة
٢٠٠٧	محاضرة عن التعويض عن الأضرار الناجمة عن أحداث تاريخية، باريس
٢٠٠٣-٢٠٠٥	محاضرات عن قضايا إساءة الممارسة المهنية الطبية، باريس
٢٠٠٨	محاضرة عن حياد شبكة الإنترنت، سيول
٢٠١١	محاضرة عن المنافسة في مجال النقل الحضري، بايون، فرنسا
١٩٧٨-١٩٨٣	تدريس التاريخ والجغرافيا في المدارس الثانوية
عضوية المجالس	
عضوة في عدة مجالس لاختيار كبار الموظفين المدنيين	
المنشورات	
ألقت عدة كتب ومقالات منشورة، بما في ذلك في مجال تسوية المنازعات، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشحة	
اللغات	
الفرنسية (اللغة الأم) والإنكليزية (إلمام ممتاز بمهارات القراءة والتحدث وإلمام جيد بمهارات الكتابة)	

كونستانس دارلين هنت (كندا)

تاريخ الميلاد:	١١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠
المنصب الحالي:	قاضية متقاعدة، مستشارة
التعليم	
٢٠١٤	دكتورة في القانون (فخرية)، جامعة كلغاري
١٩٧٦	ماجستير في القانون، كلية الحقوق بجامعة هارفارد
١٩٧٢	إجازة في القانون، مع التقدير، جامعة ساسكاتشيوان
١٩٧٠	بكالوريوس في الآداب، مع التقدير، جامعة ساسكاتشيوان (في اللغة الفرنسية وعلم الاجتماع)
الخبرة المهنية	
٢٠١٤-٢٠٠٩	نائبة قاضٍ بمحكمة نونافوت
٢٠١٤-١٩٩٩	قاضية في محكمة الاستئناف بنونافوت
٢٠١٤-١٩٩٥	قاضية في محكمة الاستئناف بألبرتا وفي محكمة الاستئناف بإقليم نورث وست تيريتوريز (الإقليم الشمالي الغربي في كندا)
١٩٩٥-١٩٩١	قاضية في المحكمة الملكية العليا بألبرتا
١٩٨١-١٩٧٦	
١٩٩١-١٩٨٣	مناصب مختلفة في جامعة كلغاري، من بينها عميدة وأستاذة القانون والمديرية التنفيذية للمعهد الكندي لقانون الموارد
١٩٨٣-١٩٨١	مستشارة شركة موبيل أويل، في كالغاري، كندا، ولندن
١٩٧٥-١٩٧٣	مستشارة قانونية لمنظمة Inuit Tapirisat غير الحكومية الكندية، حيث عملت في أوتاوا لكنها كانت تسافر بكثافة إلى الإقليم الشمالي الغربي
١٩٧٣-١٩٧٢	مركز المساعدة القانونية في ساسكاتشيوان

أنشطة أخرى

الأنشطة التطوعية الحالية

عضوة مجلس مديري المعهد الكندي للدراسات القانونية العليا	٢٠١١ حتى الآن
عضوة بقائمة لجنة التحديات الخاصة المنصوص عليها في الفصل ١٩ من اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة	٢٠٠٨ حتى الآن
عضوة لجنة اختيار الحائزين على منحة الرايت أونرابل بول مارتن الأب، المعهد الكندي للدراسات القانونية العليا	٢٠٠٧ حتى الآن
عضوة باللجنة الاستشارية المعنية بتعيين رئيس تحرير مجلة نقابة المحامين الكندية	٢٠١٥
دُعيت إلى إلقاء كلمة في حفلة من حفلات العشاء التي تنظمها رابطة القانونيين الناطقين بالفرنسية في ألبرتا، بعنوان "فن أن تكون قاضياً"	٢٠١٥
عضوة الفريق الدولي الذي شكلته نقابة المحاكم الأمريكية لتقييم "المعهد الأعلى للقضاء" في المغرب	٢٠١٥
أَلقت كلمات في منتديات عن الفيدرالية في معهد تدريب القضاة، نيروبي، وشاركت في إعداد الكتاب الذي أثمرته المنتديات	٢٠١٤
تولت التحكيم في مسابقات وألقت محاضرات كمحاضرة زائرة في كلية الحقوق بجامعة كالغاري وغيرها	
عضوة باللجنة الاستشارية لجمعية المحفوظات القانونية في ألبرتا المعنية بالمؤلف المعنون "Lords and Ladies of the Western Bench"	
مجموعة مختارة من الأنشطة المهنية والتطوعية السابقة	
مشاركات عديدة في مناظرات ومحاورات في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠١٥، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشحة	
مدرّبة، دورة "Français pour mon Avenir"، كالغاري	٢٠١١-٢٠١٣
منسقة برنامج قضاة الاستئناف الفيتناميين الزائرين في كندا	٢٠١٢
رئيسة ورئاسة مشاركة، المحاماة في مرحلة الاستئناف، رابطة كالغاري للتعليم القانوني في ألبرتا	٢٠٠٩-٢٠١١

مدرّسة، وحدة تدريبية عن العمل القضائي، معهد الممارسة القانونية والتطوير القانوني، رواندا	٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
عضوة مجلس إدارة ورئيسة لجنة اللوائح، الرابطة الدولية للقاضيات	٢٠٠٨-٢٠٠٤
عضوة مجلس الإدارة، لجنة التوأمة ولجنة اللوائح، الفرع الكندي للرابطة الدولية للقاضيات	٢٠٠٨-٢٠٠٤
عضوة، جوقة كالغاري التابعة للفرقة الموسيقية السيمفونية	١٩٩٨-٢٠٠٦
رئيسة ومناصب أخرى، المعهد الكندي لإقامة العدل	١٩٩٩-٢٠٠٥
معيّار المراجعة في القانون الإداري، القسم الفرعي للقانون الإداري بنقابة المحامين الكندية، كالغاري	٢٠٠٥
أستاذة زائرة، كلية الحقوق، جامعة مونتريال	٢٠٠٤
أستاذة، برنامج دراسي في كلية حقوق أكسبرك، جامعة فيكتوريا في إكالييت، نونافوت	٢٠٠٣
عضوة، لجنة الاختيار لجائزة التميز، الرابطة الكندية لمدرسي القانون	٢٠٠٠
رئيسة، لجنة المساواة، مؤتمر القضاة الكنديين	١٩٩٨-٢٠٠٠
أستاذة مساعدة، كلية التصميم البيئي، جامعة كالغاري	١٩٩٢-٢٠٠٠
عضوة لجنة التنفيذ في ألبرتا، إصلاح نظام العدالة المدنية	١٩٩٧-١٩٩٩
عضوة مجلس الإدارة، الخدمات القانونية الطلابية، جامعة كالغاري	١٩٩٤-١٩٩٩
عضوة مجلس الإدارة، المعهد الكندي للموارد القانونية	١٩٧٦-١٩٩٩
عضوة الهيئة التدريسية، جمعية التعليم القانوني بألبرتا، مقرر المحاماة في مرحلة الاستئناف	١٩٩٦ و ١٩٩٨
عضوة مجلس الإدارة، جمعية التعليم بمقر المحكمة	١٩٩٥-١٩٩٧
عضوة اللجنة الاستشارية الوطنية، فرقة العمل التابعة لنقابة المحامين الكنديين المعنية بإصلاح نظام العدالة المدنية	١٩٩٥-١٩٩٦
عضوة لجنة المراجعة الخارجية المعنية بالمعهد الكندي للقانون والأسرة	١٩٩٥-١٩٩٦
مراجعة خارجية لكليات القانون في جامعة أونتاريو الغربية، وجامعة دالهاوزي، وجامعة مانيتوبا، وجامعة كوينز، وجامعة ملبورن	١٩٨٩-١٩٩٥
عضوة فخرية، الجمعية القانونية في ألبرتا	١٩٨٩-١٩٩١

حكم في مسابقة "Gale Moot"، تورنتو، عدة مرات

عضوة لجنة الاختيار لميدالية المعهد الكندي لإقامة العدل

مجلس محافظي مؤسسة دونر كندا

عضوة اللجنة المعنية بالعلوم الاجتماعية في القطب الشمالي، مجلس البحوث القطبية، المجلس الوطني للبحوث بالولايات المتحدة

عضوة فرقة العمل التابعة للحكومة الكندية والمعنية بمراجعة السياسات الشاملة المتعلقة بالمطالبات

مؤتمر الدراسات التابع للحاكم العام

اللجنة الإدارية، الهيئة الاستثمارية الكندية للدراسات الشمالية

مجلس الإدارة، جمعية الشابات المسيحيات في كالغاري

المنشورات

ألّفت أكثر من ٨٠ كتابا وتقريراً وتعليقا منشورا، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشحة

اللغات

الإنكليزية (لغة الأم)، والفرنسية والإسبانية (مستوى متوسط)

سايين كنيريم (ألمانيا)	
تاريخ الميلاد	٣١ أيار/مايو ١٩٦٥
المنصب الحالي	قاضية بالمحكمة الإدارية العليا في هامبورغ (Hamburgisches Oberverwaltungsgericht)
التعليم	
١٩٩٤-١٩٩١	محامية تحت التمرين (Referendariat) في هامبورغ
	الامتحان الثاني لتصريح مزاولة المهنة (2 Staatsexamen) /درجة الدكتوراه
١٩٩١-١٩٩٠	التعليم القانوني في جامعة تولين/مدرسة القانون (نيو أورلينز)، ماجستير في القانون، منحة دراسية من مؤسسة فولبرايت
١٩٩٠-١٩٨٧	التعليم القانوني في جامعة فربيرغ/برلسغاو الامتحان الأول للحصول لتصريح لمزاولة المهنة (1 Staatsexamen) /درجة الماجستير
١٩٨٧-١٩٨٦	التعليم القانوني في جامعة جنيف منحة من هيئة التبادل الأكاديمي الألمانية
١٩٨٦-١٩٨٤	التعليم القانوني في جامعة باساو
	Fachspezifische Fremdsprachenausbildung Französisch I-II (التعليم اللغوي - القضائي باللغة الفرنسية من المستويين الأول - الثاني)
	Fachspezifische Fremdsprachenausbildung Spanisch I (التعليم اللغوي - القضائي باللغة الإسبانية، المستوى الأول)
١٩٨٤ - ١٩٧٥	Conrad-von-Soest-Gymnasium Soest (المدرسة الثانوية)
١٩٧٥ - ١٩٧١	Grundschule Welver (المدرسة الابتدائية)
	الخبرة المهنية
٢٠١١	قاضية معيّنة بالمحكمة الإدارية العليا في هامبورغ (مجال الاختصاص قانون الخدمة المدنية بما في ذلك الجزاءات التأديبية)
١٩٩٤	قاضية معيّنة بالمحكمة الإدارية في هامبورغ

أنشطة أخرى

التدريب القضائي

قانون مكافحة التمييز في الاتحاد الأوروبي، أكاديمية القانون الأوروبي	٢٠١٤
ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية	٢٠١٣
قانون الخدمة المدنية	٢٠١٢

اللغات

الألمانية (لغة الأم)، والإنكليزية (أساس ممتاز بفضل الدراسات في نيو أورلينز، بالولايات المتحدة)، والفرنسية (أساس ممتاز بفضل الدراسات في جنيف)، والإسبانية (مستوى مقبول)

فيونا مونك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	
تاريخ الميلاد	٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣
المنصب الحالي	قاضية بمحاكم العمل الإقليمية، برمنغهام، المملكة المتحدة
التعليم	
١٩٩٤-١٩٩٢	ماجستير في موضوع القانون والتمييز، جامعة برونييل
١٩٨٦-١٩٨٥	الامتحانات النهائية للجمعية القانونية، معهد مدينة لندن للعلوم
	التقنية
١٩٨٥-١٩٨٢	إجازة في الحقوق (مع مرتبة الشرف) ٢: ١، جامعة وارويك
	الخبرة المهنية
٢٠١١-حتى الآن	قاضية بمحاكم العمل الإقليمية، برمنغهام؛ وقاضية موفقة معينة في عام ٢٠١١، وقاضية متخصصة في قضايا التنوع والعلاقات بين المجتمعات المحلية في عام ٢٠١٣، ومدربة قضاة في مجال القيادة والإدارة في عام ٢٠١٤، وقاضية نموذجية وقاضية مرشدة في عام ٢٠١٤
٢٠١١-٢٠٠٧	قاضية بوظيفة مأجورة في محاكم العمل، برمنغهام
٢٠٠٧-٢٠٠٠	قاضية بأتعاب مدفوعة (غير متفرغة) في محاكم العمل، لندن
٢٠٠٧-١٩٨٩	وكيلة قانونية، مركز كوفتري للقانون (كبيرة الوكلاء القانونيين لمدة خمس سنوات ومشرفة فريق؛ محامية متخصصة بقضايا العمل والتمييز)
٢٠٠٧-٢٠٠٥	محكمة لدى الجمعية القانونية في إنكلترا وويلز
١٩٨٨	وكيلة قانونية مؤهلة في إنكلترا وويلز
	أنشطة أخرى
	الحالية
	أمانة صندوق ميدلاندز للدعم القانوني
	عضوة اللجنة التوجيهية لمركز التعليم والبحث القانوني المهني بجامعة برمنغهام

السابقة

اللجان الإدارية - رياض الأطفال التي تديرها المجتمعات المحلية،
عضوة بمجلس الخدمة الطوعية التابع للجنة قانون العمل بنقابة المحامين
في هيئة تحرير مجلة "المستشار"
عضوة في رابطة محامي قضايا العمل ورابطة محامي قضايا التمييز

اللغات

الإنكليزية (لغة الأم)

جون ريمون ميرفي (جنوب أفريقيا)	
تاريخ الميلاد	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥
المنصب الحالي	قاض بالمحكمة العليا بجنوب أفريقيا (دائرة غوتنغ الشمالية في بريتوريا)
التعليم	
١٩٩٣	شهادة الدراسات العليا في القانون الضريبي
١٩٨٠-١٩٨١	إجازة في الحقوق
١٩٧٤-١٩٧٦	الإجازة في (القانون والسياسات الأفريقية)
١٩٧٣	كلية سانت بول، ويندهوك
الخبرة المهنية	
٢٠٠٦ - حتى الآن	قاض بالمحكمة العليا بجنوب أفريقيا (دائرة غوتنغ الشمالية في بريتوريا)
٢٠١١ - حتى الآن	قاضي الاستئناف بالنيابة، محكمة العمل الاستئنافية
٢٠٠٤-٢٠٠٦	قاض بالنيابة، محكمة العمل
٢٠٠١-٢٠٠٥	عضو مجلس الخطط الطبية
٢٠٠٤-٢٠٠٥	عضو لجنة شؤون المستهلك
٢٠٠٤ - ٢٠٠٥	رئيس مجلس الاستئناف في مجلس المخططين بجنوب أفريقيا
٢٠٠٣-٢٠٠٤	رئيس هيئة القضاة بالدائرة الخاصة للمحكمة العليا لكوسوفو في المسائل ذات الصلة بوكالة كوسوفو الاستثمارية - قاض دولي تابع للأمم المتحدة
١٩٩٨-٢٠٠٣	أمين مظالم: محكم لصناديق المعاشات التقاعدية
٢٠٠١-٢٠٠٣	خبير تقييم، محكمة مطالبات الأراضي
٢٠٠١-٢٠٠٣	رئيس تحرير نشرية تقارير قانون المعاشات التقاعدية، الصادرة عن دار بترويرث للنشر

أحد كبار المفوضين بلجنة المصالحة والوساطة والتحكيم (غير متفرغ)	١٩٩٦-٢٠٠٢
رئيس قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مقاطعة كيب الغربية، مدينة كيب تاون، جنوب أفريقيا	١٩٩٦-١٩٩٧
أستاذ مساعد في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مقاطعة كيب الغربية (أستاذ مساعد ١٩٩٤-١٩٩٨؛ من كبار المحاضرين ١٩٩٠-١٩٩٤)	١٩٩٠-١٩٩٨
كبير الأساتذة المساعدين لشؤون البحوث؛ مشروع القوانين الاجتماعية، جامعة كيب الغربية	١٩٩٤-١٩٩٧
حكم ووسيط، دائرة الوساطة المستقلة بجنوب أفريقيا	١٩٨٧-١٩٩٩
مدير المركز القانوني المجتمعي، جامعة كيب الغربية، مدينة بلفيل، جنوب أفريقيا	١٩٨٧-١٩٨٩
وسيط ومراقب، مديرية الرقابة، اللجنة الانتخابية المستقلة، كيب الغربية	١٩٩٤
ممارس لمهنة قانونية	١٩٨٤-١٩٩٧
محاضر، جامعة كيب تاون (مقررات دراسية للماجستير في الحقوق، ١٩٩٤-١٩٩٧، وقانون حقوق الإنسان في عام ١٩٩٢، والقانون التجاري في عام ١٩٨٢)	١٩٨٢، و ١٩٩٢، و ١٩٩٤-١٩٩٧
أنشطة أخرى	
مناصب وأنشطة أخرى	
عضو مجلس الأمناء، (نائب الرئيس، المستشار القانوني، رئيس لجنة الشؤون المالية)، وحدة موارد التعلم المبكر، لاندسداون، كيب تاون	١٩٨٧-١٩٩٧
عضو مجلس الأمناء، مركز القانون المجتمعي، جامعة كيب الغربية	١٩٩٠-١٩٩٧
عضو مجلس الأمناء، مشروع التعليم خارج الجدران، كيب تاون	١٩٩٣-١٩٩٩

- ١٩٨٦-١٩٩٢ عضو مجلس الأمناء، (رئيس)، الصندوق الاستئماني لتعليم المجتمع
بوساطة الفيديو، سولت ريفر، كيب تاون
- ١٩٨٨ عضو، لجنة التثقيف العام على القانون، الجمعية القانونية لرأس
الرجاء الصالح
- ١٩٨١-١٩٨٢، مستشار قانوني، دائرة خدمات المساعدة بالاتحاد العام للعمال،
و ١٩٨٤-١٩٨٧ آثلون، كيب تاون
- ١٩٩٤ عضو الفريق المرجعي للتشريعات الصحية، مجلس البحوث الطبية،
كيب تاون
- ١٩٨٥-١٩٩٣ مستشار قانوني، رابطة صغار المقاولين، مدينة كيب تاون
- ١٩٩٨-٢٠٠٠ عضو اللجنة التقنية والقانونية المشتركة لرابطة مكاتب التأمين على
الحياة ومعهد صناديق التقاعد
- ١٩٨٧-١٩٩٢ عضو لجنة المشورة القانونية بالمجلس الأعلى في الجامعة، جامعة
مقاطعة كيب الغربية
- ٢٠١٢ مشارك في الدورة الدراسية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية
والصحة العامة - (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ)
Zusammenarbeit ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ أليينا، غانا
- المنشورات
- تأليف أكثر من ٣٠ كتابا ومقالات منشورا، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشح،
وأكثر من ١٠٠ حكم وارد في التقارير القانونية الرسمية
- اللغات
- الإنكليزية (اللغة الأم) اللغة الأفريكانية (بطلاقة)

ديميتريوس رايكوس (اليونان)

تاريخ الميلاد ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩
 المنصب الحالي قاضٍ بمحكمة الاستئناف الإدارية؛ أستاذ القانون الإداري؛ رئيس الهيئة المستقلة الموحدة للمشتريات العامة

التعليم

١٩٩٩-١٩٩٦ شهادة دكتوراه من جامعة تراقيا باليونان (كلية الحقوق)
 ١٩٩٥-١٩٩٤ شهادة الدراسات العليا في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وفي جامعة ميدلسكس، لندن
 ١٩٨٧-١٩٨٥ شهادة الدراسات العليا في القانون العام في كلية الحقوق بجامعة تيسالونيكي، إجازة في القانون.
 ١٩٨١-١٩٧٦ التخرج من كلية الحقوق بجامعة أثينا

الخبرة المهنية

٢٠١٥ - حتى الآن قاضي محكمة الاستئناف الإدارية
 ٢٠١٣ - حتى الآن رئيس الهيئة المستقلة الموحدة للمشتريات العامة
 ٢٠٠٤ - حتى الآن أستاذ القانون الإداري بجامعة تراقيا، اليونان
 ٢٠٠١ - حتى الآن أستاذ في المدرسة الوطنية للقضاة في اليونان
 ٢٠١٣-١٩٨٥ قاضٍ في المحاكم الإدارية باليونان، بما في ذلك المحكمة الإدارية الابتدائية ومحكمة الاستئناف الإدارية

أنشطة أخرى

المنشورات

تأليف تسعة كتب منشورة في القانون، و ٤٠ مقالا، في موضوعات شتى منها المحاكم الإدارية، والإجراءات الإدارية وإقامة العدل، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشح

الأنشطة الدولية

٢٠٠٢-٢٠٠٣ عضو في لجان دولية، وفي لجنة الأمم المتحدة

٢٠٠٦-٢٠٠٨ نائب رئيس الرابطة الأوروبية للقضاة الإداريين

ممثل لليونان في مؤتمر واجهة أوكتوبس (Octopus Interface)، متكلم في المؤتمر وأحد كبار الخبراء القانونيين

اللغات

اليونانية (اللغة الأم)، والإنكليزية (المستوى "جيم ٢")، والألمانية (المستوى "ألف ٢"/"جيم ١")، والفرنسية (المستوى "ألف ٢"/"باء ٢")

مارتا هالفلد فورتادو دي ميندونسا شميدت (البرازيل)	
تاريخ الميلاد	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩
المنصب الحالي	قاضية لشؤون العمل، في ولاية ميناس غيرايس
التعليم	
٢٠٠٤	شهادة دكتوراه في القانون الخاص من جامعة بانتيون - أساس (باريس الثانية)، فرنسا
٢٠٠٠	دبلوم الدراسات المتعمقة في القانون الاجتماعي (شهادة ماجستير) - جامعة بانتيون - أساس (باريس الثانية)، فرنسا
١٩٩٩	دبلوم دراسات عليا في موضوع قانون العمل والضمان الاجتماعي - جامعة بانتيون - أساس (باريس الثانية)، فرنسا
١٩٩٢	شهادة تخرج في القانون - الجامعة الاتحادية في مدينة خويس دي فورا، البرازيل
الخبرات المهنية.	
١٩٩٤ - حتى الآن	قاضية لشؤون العمل في ولاية ميناس غيرايس، منذ عام ٢٠٠٥. غالبا ما تنوب عن قضاة محكمة الاستئناف
٢٠١٣-٢٠١١	مستشارة وأستاذة في المركز الوطني للتدريب القضائي لقضاة العمل
٢٠١٣-٢٠٠١	مستشارة وأستاذة في المركز الإقليمي للتدريب القضائي لقضاة العمل في ولاية ميناس غيرايس
٢٠١٣-٢٠١٢	عضوة لجنة الصلح الدائمة في محكمة الاستئناف لشؤون العمل في ولاية ميناس غيرايس
أنشطة أخرى	
خبرات مهنية أخرى	
أستاذة في عدد المقررات الدراسية في الدراسات العليا، بما في ذلك الجامعة الاتحادية في مدينة خويس دي فورا (ولاية ميناس غيرايس)	

دورات تدريبية وحلقات دراسية

- أعوام ٢٠١١، و ٢٠١٢، ثلاثة مؤتمرات بشأن السبل البديلة لتسوية النزاعات، عقدتها الرابطة الأوروبية لقضاة الوساطة والمدرسة الوطنية للقضاء و ٢٠١٥:
- (فرنسا): الوساطة والصلح (باريس عام ٢٠١١، وإيكس إن بروفنس عام ٢٠١٢، ونيس عام ٢٠١٥)
- عام ٢٠١١: دورة تدريبية بشأن معايير العمل الدولية للقضاة، نظمتها منظمة العمل الدولية (مونتيفيديو)
- عام ٢٠١١: حلقة عمل بشأن الوساطة، عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العدل التركية (اسطنبول، تركيا)
- عام ٢٠١٠: المؤتمر الدولي الأول لتبادل القضاة بين البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين (مجموعة البريك)، الذي نظمته المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل (برازيليا)
- عام ٢٠١٠: المؤتمر الدولي الرابع للتعاون القضائي، الذي نظمته الشبكة الأمريكية اللاتينية للقضاة (REDLAJ) (كارتاخينا دي لاس إندياس، كولومبيا)
- عام ٢٠٠٤: دورتان تدريبيتان في الكلية الوطنية للقضاء (فرنسا)، بشأن تدريب المدربين (بورديو وباريس)

اللغات

البرتغالية (اللغة الأم)، والانكليزية (بطلاقة)، والفرنسية (بطلاقة)، والإسبانية (إلمام جيد)
والإيطالية (إلمام جيد)

بوستيان زالار (سلوفينيا)	
تاريخ الميلاد	١٩ آب/أغسطس ١٩٦٥
المنصب الحالي	أحد كبار قضاة المحاكم العليا بالمحكمة الإدارية لجمهورية سلوفينيا
التعليم	
١٩٩٨	دكتورة، جامعة ليوبليانا
١٩٩٤	امتحان الأهلية لممارسة المحاماة
١٩٩٤	درجة الماجستير في علم اجتماع الإدارة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ليوبليانا
١٩٩٠-١٩٩٢	تدريب قضائي في المحكمة المحلية في ليوبليانا
١٩٩٠	درجة البكالوريوس في القانون الدولي من كلية الحقوق بجامعة ليوبليانا
الخبرة المهنية	
٢٠٠٤ حتى الآن	قاضي محكمة عليا في المحكمة الإدارية لجمهورية سلوفينيا؛ وأحد كبار قضاة المحاكم العليا منذ عام ٢٠١٠
٢٠١٠ حتى الآن	قاض مخصص في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ستراسبورغ)
٢٠٠٧ حتى الآن	رئيس مكتب القانون الأوروبي في المحكمة الإدارية لجمهورية سلوفينيا
٢٠٠٧ حتى الآن	أستاذ في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة ليوبليانا
٢٠٠١ حتى الآن	محاضر في مراكز المساعدة القانونية في كلية الحقوق، جامعة ليوبليانا
٢٠٠٢-٢٠٠٤	محاضر في كلية الدراسات الحكومية والأوروبية العليا
٢٠٠٠-٢٠٠٣	رئيس برنامج بحوث "خصخصة الخدمات الاجتماعية وتقييمها"
١٩٩٩-٢٠٠٧	أستاذ مساعد في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة ليوبليانا
١٩٩٩-٢٠٠٤	أحد كبار الخبراء المعاونين في المحكمة الإدارية

١٩٩٤-٢٠٠٤ باحث في مركز التقييم والدراسات الاستراتيجية في معهد العلوم الاجتماعية بجامعة ليوبليانا

١٩٩٤-١٩٩٧ باحث شاب، مركز التقييم والدراسات الاستراتيجية، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة ليوبليانا

الأنشطة الأخرى

٢٠١٥ حتى الآن نائب رئيس الفرع الأوروبي للرابطة الدولية لقضاة قانون اللاجئين

٢٠١١ حتى الآن عضو في مجلس معهد القانون الأوروبي (فيينا) ولجنة مشاريع معهد القانون الأوروبي

المنشورات

ألف أكثر من عشرة مقالات منشورة في المجلات والكتب العلمية الدولية في مجالات منها سيادة القانون وحقوق الإنسان، وذلك على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشح. ويضم الثبوت المرجعي لمؤلفاته أكثر من ١٣٠ عنوانا

التدريب المهني

حضر العديد من الدورات التدريبية في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠١٢، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشح

الأنشطة التعليمية

أدرج اسمه في قائمة مدربي القضاة والمحامين في المؤسسات التالية: شبكة التدريب القضائي الأوروبية، وجهاز المساعدة التقنية وتبادل المعلومات التابع للمفوضية الأوروبية، وأكاديمية القانون الأوروبي (تريير، ألمانيا)، والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء (الاتحاد الأوروبي)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والرابطة الأوروبية للقضاة الإداريين، والرابطة الدولية لقضاة قانون اللاجئين؛ ومنظمات غير حكومية دولية من بينها لجنة هلسنكي في هنغاريا (بودابست)، ومؤسسة نافيلد (لندن)، ومعهد السلام (زغرب)، والمركز الهولندي للثقافة والترفيه، والجمعية البولندية لقانون مناهضة التمييز؛ ومؤسسات وطنية لتدريب القضاة من الاتحاد الروسي، وهنغاريا، وكرواتيا، وبلغاريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وسلوفينيا

دُعي لإلقاء محاضرات أو كلمات في اجتماعات ودورات تدريبية للقضاة وغيرهم من الخبراء في أوروبا وآسيا وأفريقيا بلغ عددها أكثر من ٥٠ على الصعيد الدولي و ٣٠ على الصعيد الوطني، وذلك على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشح

شارك فيما يقرب من ٢٠ حلقة دراسية دولية واجتماعا علميا واجتماع خبراء أو نظمها، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشح

الأنشطة المهنية الأخرى

عمل مع قاض إنكليزي متقاعد وعضو متقاعد من مجلس الدولة الفرنسي على إعداد مشروع دستور للفرع الأوروبي من الرابطة الدولية لقضاة قانون اللاجئين، والذي اعتمد في الاجتماع العام للفرع في ستوكهولم في عام ٢٠١٣

شارك في وضع عدد من المعايير القضائية الدولية والمبادئ التوجيهية والأدلة العملية والورقات المفاهيمية، وأعد شرحا لعدد من المقترحات التشريعية السلوفينية والأوروبية، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشح

العضوية في المنظمات المهنية وغيرها من الهيئات

٢٠١٤	نائب رئيس الفرع الأوروبي للرابطة الدولية لقضاة قانون اللاجئين
٢٠١١	عضو في مجلس معهد القانون الأوروبي
٢٠٠٦	عضو في الفرقة العاملة المعنية باللجوء والهجرة التابعة لرابطة القضاة الإداريين الأوروبيين ومشارك سابق في رئاستها
٢٠٠٥	الشبكة العلمية للمركز الدولي للبحوث والمعلومات بشأن الاقتصاد العام (CIRIEC)
٢٠٠٤	الرابطة الدولية لقضاة قانون اللاجئين (من عام ٢٠١٤ فصاعدا، الرئيس المشارك للفرقة العاملة المعنية بالمعلومات المتعلقة بالبلد الأصلي والتوجيه القطري)
٢٠٠٢-٢٠٠٤	عضو في مجلس هيئة تدريس كلية الدراسات الحكومية والأوروبية العليا
١٩٩٩-٢٠٠٤	جمعية مستقبل العالم
١٩٩٩	رابطة القضاة السلوفينية

١٩٩٨	رابطة علم الاجتماع السلوفينية
١٩٩٨-١٩٩٥	لجنة البحوث رقم ١٠، رابطة علم الاجتماع الدولية
	الجوائز
٢٠٠٠	جائزة تقديرية من كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ليوبليانا، عن أفضل أطروحة دكتوراه في فئة الرسائل المناقشة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩
١٩٩٠	جائزة زور لدبلوم كلية الحقوق، جامعة ليوبليانا، منحتها رابطة الأمم المتحدة في سلوفينيا
	اللغات
	السلوفينية (اللغة الأم) والإنكليزية (مستوى جيم-١) والفرنسية (مستوى باء-٢/باء-١) والكرواتية (مستوى جيم-٢) والبوسنية (مستوى جيم-٢) والصربية (مستوى جيم-١) ولغة الجبل الأسود (مستوى جيم-١) والإيطالية (مستوى باء-١/ألف-١)

المرفق الثالث

السير الذاتية للمرشحين الموصى بهم لشغل الوظائف الشاغرة في محكمة
المنازعات*

ألف - السير الذاتية للمرشحين الموصى بهم لشغل الوظيفة الشاغرة في محكمة
المنازعات في جنيف (حسب الترتيب الأبجدي الإنكليزي)

تيريزا ماريا دا سيلفا برافو (البرتغال)

تاريخ الميلاد ٦ شباط/فبراير ١٩٧٤

المنصب الحالي قاضية في محكمة العمل الابتدائية في لشبونة

التعليم

٢٠١١ حتى الآن مرشحة لنيل شهادة الدكتوراه من كلية الحقوق، جامعة نونفا دي
ليزبوا (قدمت أطروحتها لنيل درجة الدكتوراه في عام ٢٠١٥)

٢٠٠٥-٢٠٠٤ دبلوم الدراسات العليا في مجال حماية الطفل، مركز قانون الأسرة،
كلية الحقوق بجامعة كويمبرا

١٩٩٧-١٩٩٢ شهادة في القانون، كلية الحقوق، جامعة لشبونة

الخبرة المهنية

٢٠٠٠ حتى الآن قاضية في محكمة العمل الابتدائية في لشبونة، ورئيسة المحكمة في
عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

٢٠١٣ باحثة زائرة في مجال القانون الجنائي الأوروبي في معهد ماكس
بلانك للقانون الجنائي الأجنبي والدولي (MPICC) في فريبورغ -
بريسغاو، ألمانيا.

٢٠١٣ باحثة زائرة في معهد ماكس بلانك للقانون الجنائي الأجنبي
والدولي (MPICC)، في فريبورغ - بريسغاو، ألمانيا

* تصدر السير الذاتية دون تحرير رسمي.

٢٠١٢ منحة لإجراء بحث في مجال القانون الجنائي الأوروبي من معهد
ماكس بلانك في فريبورغ - بريسغاو، ألمانيا

٢٠١٢-٢٠١٠ عضوة في فريق بحث المشروع المشترك بين كلية الحقوق بجامعة نونفا
دي ليزبوا ومعهد فلسفة اللغة بجامعة لشبونة، "ما بعد السيادة -
نحو هوية سياسية جديدة للاتحاد الأوروبي"

الأنشطة الأخرى

التدريب المهني

شاركت في العديد من الأنشطة التدريبية في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤،
على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشحة

المشاركات في إلقاء محاضرات

مشاركات عديدة في إلقاء محاضرات في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥،
على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشحة

المنشورات

كتبت أكثر من عشرة مقالات وتعليقات منشورة في عدة مواضيع منها تأثير
الإجراءات المدنية في قانون العمل، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشحة

اللغات

البرتغالية (اللغة الأم) والإنكليزية (مستوى جيم-٢) والفرنسية (مستوى جيم-١)، والألمانية
(مستوى باء-١) والإسبانية (مستوى باء-١)

فنسنت كادور (فرنسا)

تاريخ الميلاد	١٦ آذار/مارس ١٩٦٦
المنصب الحالي	سكرتير قانوني في مكتب رئيس محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي
التعليم	
٢٠٠٣	دكتوراة في القانون الخاص من جامعة بانتيون - آساس (باريس الثانية)
١٩٩٣-١٩٩٥	المدرسة الوطنية الفرنسية للقضاء، بوردو، فرنسا
١٩٩٢	دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع السياسي، جامعة بانتيون - السوربون (باريس الأولى)
١٩٨٩-١٩٩٠	معهد أوتو - سور للعلوم السياسية، جامعة برلين الحرة
١٩٨٦-١٩٨٩	ماجستير في الإدارة العامة، معهد باريس للدراسات السياسية
الخبرة المهنية	
٢٠١٥ حتى الآن	محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، سكرتير قانوني في مكتب السيد سكوريز، رئيس محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي
٢٠١٤-٢٠٠٥	محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، سكرتير قانوني في مكتب السيدة بورتا ثم في مكتب السيد كرييل، وهما قاضيان في محكمة الخدمة المدنية للاتحاد الأوروبي
٢٠٠٥-٢٠٠٢	المحكمة الإدارية لستراسبورغ، قاضي إداري (منازعات الخدمة العامة والمنازعات الاجتماعية والمالية)
٢٠٠١-١٩٩٥	قاض بمحكمة بيتون العليا (الدائرة المدنية، المحكمة الجنائية، محكمة الجنايات)
الأنشطة الأخرى	
	مُحاضر، ماجستير الإدارة العامة، معهد ستراسبورغ للدراسات السياسية (قانون الاتحاد الأوروبي والسياسات الأوروبية للاندماج)

محاضرات متنوعة في مجال القانون الأوروبي للخدمة العامة
منشورات في القانون الأوروبي للخدمة العامة (اشترك في تأليف القسم المتعلق
بالقانون العام ضمن مجلة "أوروبا")

اللغات

الفرنسية (اللغة الأم) والإنكليزية (مهارات جيدة جدا كتابيا وشفويا) والألمانية (مهارات
جيدة جدا كتابيا وشفويا)

باء - السير الذاتية للمرشحين الموصى بهم لشغل الوظيفة الشاغرة في محكمة
المنازعات في نيروبي (حسب الترتيب الأبجدي الإنكليزي)

آنيشكا كلونوفيك - ميلارت (بولندا)

تاريخ الميلاد ١٥ آذار/مارس ١٩٥٩

المنصب الحالي قاضية دولية للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء
محاکمات الخمير الحمر، المحكمة العليا، الدوائر الاستثنائية في محاكم
كمبوديا

التعليم

١٩٨٢ كلية الحقوق بجامعة ماريا - كوريسكلودوفسكا، لوبلين، بولندا،
شهادة الماجستير في القانون مع مرتبة الشرف

١٩٨٢-١٩٨٤ المعهد القضائي، امتحان الدولة ودبلوم القضاة

الخبرة المهنية

٢٠٠٦ حتى الآن قاضية دولية للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء
محاکمات الخمير الحمر، المحكمة العليا، الدوائر الاستثنائية في محاكم
كمبوديا (من ٢٠٠٦-٢٠١٠ على أساس مخصص)؛ وقاضية في
المنازعات الإدارية بين المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل
إجراء محاکمات الخمير الحمر وأفرقة الدفاع

١٩٩١ حتى الآن قاضية في القسمين المدني والتجاري بالمحكمة المحلية في لوبلين،
بولندا، (غائبة بإذن منذ عام ١٩٩٨)؛ وانتدبت مرتين للعمل في
محكمة الدائرة

٢٠٠٨-٢٠١٠ من كبار خبراء إصلاح القانون، مكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة، أفغانستان

٢٠٠٨-٢٠٠٠ قاضية دولية في المحكمة العليا في كوسوفو، بعثة الأمم المتحدة
لإدارة المؤقتة في كوسوفو

١٩٩٨-٢٠٠٠ منسقة إقليمية، برنامج تقييم النظام القضائي، بعثة الأمم المتحدة في
البوسنة والهرسك

- ١٩٩٥-١٩٩٧ خبيرة في إدارة التعاون الدولي والقانون الأوروبي، وزارة العدل، بولندا (منتدبة من المحكمة المحلية)
- ١٩٨٢-١٩٩١ محاضرة، كلية الحقوق، جامعة ماريا كوري - سكلودوفسكا، لوبلين، بولندا
- الأنشطة الأخرى
- المهام المتزامنة
- ١٩٩٤-١٩٩٨ رئيسة لجنة الانتخابات البلدية
- ٢٠٠٢-٢٠٠٧ عضوة في مجلس طعون وسائط الإعلام، كوسوفو (٢٠٠٢-٢٠٠٥، رئيسة)
- ٢٠٠٠-٢٠٠٨ عضوة في أفرقة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للتحقيق في مخالفات الانضباط والطعون في تقييم الأداء لموظفي الأمم المتحدة
- ١٩٩٨-٢٠٠٠ عضوة في أفرقة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للتحقيق في مخالفات الانضباط لموظفي الأمم المتحدة
- التدريب المهني
- شاركت في العديد من الأنشطة التدريبية في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٢، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشحة
- المنشورات
- كتبت عدة مقالات منشورة في عدة مجالات منها حقوق الإنسان وإجراءات المحاكم، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشحة
- الأنشطة القانونية الدولية
- مشاركات عديدة في محاضرات ومحاورات في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٥، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشحة

الخبرة الدولية في مجال التدريس

- ٢٠٠٧ رابطة المحامين الدولية، عمّان. القانون الجنائي الدولي، برنامج تدريبي لمدة أسبوع للقضاة العراقيين
- ٢٠٠٦ المنظمة الدولية لقانون التنمية، كابول. الجرائم المالية - المنظور الدولي: سلسلة من المحاضرات/المناقشات لمدة أسبوع للمدعين العامين في أفغانستان، مشروع للتدريب المهني المتقدم من تنظيم الوكالة الكندية للتنمية الدولية والمنظمة الدولية لقانون التنمية
- ٢٠٠٥ جامعة الأمم المتحدة، طوكيو. العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان: دورة دراسية لمدة أسبوع عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، المسؤولية الجماعية والفردية، المحاكمات الوطنية ولجان تقصي الحقائق
- ٢٠٠٥ المعهد القضائي في كوسوفو، الاتحاد الأوروبي، بريشتينا، كوسوفو. عرض المؤلفين لدليل التدريب ومنهجية التعليم على الإجراءات الجنائية للقضاة والمدعين العامين المبتدئين
- ٢٠٠٥-٢٠٠٢ المعهد القضائي في كوسوفو، بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كوسوفو. دورات قصيرة في مجال القانون وإصدار الأحكام في جرائم الحرب في كوسوفو، وفي مجال جرائم الحرب في القانون الدولي والوطني

رابطات مهنية

- ١٩٩٥ حتى الآن من الأعضاء المؤسسين للجمعية القانونية في لوبلين
- ١٩٩٦ حتى الآن من أعضاء رابطة القضاة البولنديين في الخدمة (Iustitia) المنضوية في الرابطة الدولية للرابطات القضائية الوطنية
- ٢٠٠٤-٢٠١٠ من الأعضاء الدوليين المؤسسين لرابطة قضاة كوسوفو

اللغات

- البولندية (اللغة الأم) والإنكليزية (كفاءة اللغة الأم)، والفرنسية (كفاءة مهنية) والروسية (كفاءة مهنية)، والبوسنية/الكرواتية/الصربية (كفاءة القراءة والمحادثة العامة)

فريدريك إندران إكس أ. نيكولاس (ماليزيا)	
تاريخ الميلاد	١٥ شباط/فبراير ١٩٦٠
الوظيفة الحالية	رئيس غرفة في المحكمة الصناعية الماليزية في فرع بينانغ في جورج تاون؛ رئيس مجلس طعون الضمان الاجتماعي في ماليزيا (المنطقة الشمالية)
التعليم	
١٩٨٦	التأهل كمحام محوّل بالترافع أمام المحكمة العليا الماليزية في كوالالمبور وبالقيام بالإجراءات أمامها
١٩٨٥	النجاح في امتحان العضوية في نقابة المحامين الماليزيين
١٩٨٤	بكالوريوس في الحقوق (بدرجة الشرف) جامعة لندن
الخبرة المهنية	
٢٠١٤ حتى الآن	رئيس غرفة في المحكمة الصناعية الماليزية في جورج تاون بولاية بينانغ؛ ورئيس مجلس طعون الضمان الاجتماعي في ماليزيا (المنطقة الشمالية)
٢٠١٣-٢٠١٤	تقديم المساعدة بصفة رئيس للبتّ في القضايا المتراكمة في المحكمة الصناعية الماليزية، بولاية بينانغ
٢٠٠٩-٢٠١٤	رئيس غرفة في المحكمة الصناعية الماليزية في إيبو بولاية بيراك؛ ورئيس هيئة طعون الضمان الاجتماعي في ماليزيا (بيراك)
٢٠٠٦-٢٠٠٩	رئيس غرفة (قاض) بالمحكمة الصناعية الماليزية في كوالالمبور
٢٠٠٤-٢٠٠٦	رئيس اللجنة الإقليمية لنقابة المحامين في ولاية بيراك وعضو مجلس نقابة المحامين الماليزية
١٩٩١-٢٠٠٦	أعمال قانونية خاصة كمحام محوّل بالقيام بالترافع أمام محكمة ماليزيا العليا وبالقيام بالإجراءات أمامها
١٩٩١	نائب المدعي العام ورئيس النيابة العامة لولاية ملقا، ماليزيا
١٩٩٠-١٩٩١	نائب المدعي العام في ولاية كيلانتان، ماليزيا
١٩٨٦-١٩٩٠	قاضي دائرة من الدرجة الأولى في مقاطعات تامبين ورينبو وجيماس في ولاية نيجيري سمبيلان، ماليزيا

١٩٨٦	موظف في الخدمة القضائية والقانونية في ماليزيا
أنشطة أخرى	
شهادات	
٢٠٠٦	شهادة الأهلية للوساطة، مجموعة أكورد، أستراليا
عضوية الهيئات الوطنية	
٢٠٠٥-٢٠٠٦	رئيس اللجنة الوطنية للمساعدة القانونية في مجلس نقابة المحامين الماليزية
٢٠٠٤-٢٠٠٦	عضو في لجنة المهن القانونية
٢٠٠٥-٢٠٠٦	رئيس لجنة المكتبة في مجلس نقابة المحامين الماليزية
٢٠٠٤-٢٠٠٥	عضو لجنة تأمين المسؤولية المهنية في نقابة المحامين الماليزية
٢٠٠٢-٢٠٠٤	رئيس مركز المساعدة القانونية التابع لنقابة المحامين
٢٠٠٢-٢٠٠٣	رئيس اللجنة الفرعية لتكنولوجيا المعلومات في نقابة المحامين
٢٠٠٣-٢٠٠٤	رئيس اللجنة الفرعية للشؤون المالية بنقابة المحامين
الخبرة في مجال التدريس	
١٩٩٣-١٩٩٥	محاضر غير متفرغ في قانون الأدلة في دورة الإعداد لامتحان نقابة المحامين الماليزيين (شهادة الممارسة القانونية) ضمن مؤسسة كوليج اوتارا الخاصة للتعليم العالي في مدينة ايبو
الجوائز	
٢٠١٢	حصل على وسام التاج من سلطنة بيراك برتبة مقدم (Darjah Paduka Mahkota Perak) من صاحب السمو الملكي السلطان أصلان شاه سلطان بيراك دار الرضوان
اللغات	
الإنكليزية (اللغة الأم)، والبهاسا الماليزية (محادثة وكتابة بطلاقة) والتاميل (محادثة فقط)	

ألف - السير الذاتية للمرشحين الموصى بهما لشغل الوظيفة الشاغرة بدوام جزئي في محكمة المنازعات (بالترتيب الأبجدي الإنكليزي)

ألكسندر و. هنتر، الابن. الولايات المتحدة الأمريكية

تاريخ الميلاد ٢ تموز/يوليه ١٩٤٩

المنصب الحالي قاض معاون في الاستئناف، الدائرة الأولى، وقاض في المحكمة العليا لولاية نيويورك، مقاطعة البرونكس

التعليم

١٩٧٤ درجة الدكتوراة في القانون من كلية الحقوق في جامعة ولاية نيويورك في بافالو

١٩٧١ بكالوريوس في الآداب من جامعة تمبل، فيلادلفيا، الولايات المتحدة؛ تخصص أولي: علوم سياسية تخصص ثانوي: لغة إنكليزية

الخبرة المهنية

٢٠٠٩ حتى الآن قاض معاون في الاستئناف، الدائرة الأولى

٢٠٠٧ حتى الآن أستاذ القانون في جامعة كابلان، كلية كونكورد للقانون، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة (تدريس مواد الأضرار والعقود والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية والأدلة واتحادات الشركات والقانون الدستوري)

٢٠٠٦ حتى الآن مدرّب فريق الرابطة الوطنية لطلبة القانون السود في الإجراءات والمحاكمات الصورية

١٩٩٨ حتى الآن أستاذ مساعد في القانون، كلية القانون بجامعة بيس، في وايت بلايتز، نيويورك (تدريس التدريب على الترافع)

١٩٩٤ حتى الآن قاض في المحكمة العليا لولاية نيويورك، في مقاطعة البرونكس

١٩٩٣-١٩٩٤ قاض بالنيابة في المحكمة العليا لولاية نيويورك، في مقاطعة البرونكس

١٩٨٦-١٩٩٤ قاض في محكمة الجنائيات في مدينة نيويورك

- ١٩٩٧-١٩٩٠ أستاذ مساعد بالكلية المحلية في مقاطعة البرونكس، التابعة للجامعة
مدينة نيويورك، مكتب المساعدة القضائية (تدريس البحوث
والكتابات القانونية)
- ١٩٨٦-١٩٧٨ كاتب أول للقاضي ألبرت ب. ويليامز، المحكمة العليا لولاية
نيويورك، مقاطعة نيويورك، الغرفة الجنائية والغرفة المدنية
- ١٩٧٧-١٩٧٤ مساعد المدعي العام ماريو ميرولا في مقاطعة البرونكس
- أنشطة أخرى
- أنشطة مدنية ومجتمعية
- ٢٠٠٨ - حتى الآن نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة Highbridge Advisory Council
Family Services, Inc (مؤسسة غير ربحية تخدم أكثر من ١٠٠٠
أسرة في حيي هايردج وموريسانيا في البرونكس وتقديم مجموعة
واسعة النطاق من البرامج التعليمية وخدمات الدعم في تسعة أحياء
بالإضافة إلى الرعاية النهارية المتزلية في ٧٧ مترا مرخصا له)
- ١٩٩٤ - حتى الآن مدير مجلس الزائرين، كلية القانون بجامعة بيس (يسدي المجلس
المشورة إلى كلية القانون بشأن برامجها ويساعدها في الجهود
الإغاثية التي تبذلها)
- ٢٠٠٨-٢٠٠٥ رئيس مجلس إدارة مؤسسة Highbridge Advisory Council Family
Services, Inc
- التشريفات الحديثة
- ٢٠١٣ انتُخب أفضل قاضٍ للسنة من قبل لجنة المحاكم المدنية في نقابة
محامين مقاطعة البرونكس
- اللجان
- ٢٠٠٨ - حتى الآن قاضي إداري أول في ولاية نيويورك بصفته عضوا في لجنة الوصاية
الاستشارية المنشأة على نطاق الولاية بموجب المادة ٨١ من قانون
الصحة العقلية

المحاضرات

٢٠١٤ محاضرة عن إجراءات الاستئناف أُلقيت أمام المتدربين في القانون
خلال فصل الصيف في المحكمة العليا في دار القضاء في مقاطعة
البرونكس

٢٠١٣ محاضرة تفاعلية بعنوان "Cashing in structured settlement
payments" ومناقشة مع الزملاء في رابطة قضاة المحكمة العليا،
ولاية نيويورك، المؤتمر الخريفي السنوي، وست بوينت

المنشورات

مشاركة في تأليف فصل عن الأدلة في القانون الجنائي أُدرج في الدليل القضائي
لقضاة الدوائر الابتدائية الذي أعدته لجنة المنشورات في رابطة قضاة المحكمة العليا لولاية
نيويورك

اللغات

الإنكليزية (اللغة الأم)

فاليري ليميل - جويّار (سويسرا)

تاريخ الميلاد ١٣ تموز/يوليه ١٩٥٤

المنصب الحالي قاضية في محكمة الاستئناف المعنية بقضايا العمل، بمحكمة العدل؛ وقاضية ورئيسة مجموعة في الغرفة المدنية. وفي الوقت نفسه، قاضية ورئيسة مجلس الرصد لمكتب التحصيلات وقضايا الإفلاس بمحكمة العدل منذ عام ٢٠١٣

التعليم

١٩٨٦-١٩٨٤ جامعة جنيف، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، برنامج التعليم المستمر في الإدارة العامة

١٩٨١-١٩٧٩ متدرّبة في القانون لدى مكتب محاماة أديوود إي غوتيه (جنيف)، وحصلت على القبول في نقابة المحامين

١٩٧٩-١٩٧٨ كلية الحقوق بجامعة نيويورك (الولايات المتحدة)، شهادة بحضور دورة دراسية في القانون والمؤسسات السياسية

١٩٧٨-١٩٧٤ كلية الحقوق بجامعة جنيف، إجازة في القانون

١٩٧٤-١٩٧٣ المدرسة الاتحادية التقنية في لوزان، مدرسة الهندسة المعمارية

١٩٧٣ كوليّج روسو (جنيف)، الشهادة الثانوية المؤهلة لدخول الجامعة مسار اللغتين اليونانية واللاتينية

الخبرة المهنية

٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠،

واعتباراً من عام ٢٠١٤ قاضية في محكمة العمل الاستئنافية التابعة لمحكمة العدل التي تشكل أعلى هيئة قضائية في جنيف

٢٠١١ - حتى الآن قاضية ورئيسة مجموعة في الغرفة المدنية (قضايا مدنية ومحاكم الدرجة الوحيدة التي تبت في الأسس الموضوعية لقضايا الملكية الفكرية) وفي الوقت نفسه، منذ عام ٢٠١٣، قاضية ورئيسة مجلس

الرصد لمكتب التحصيلات وقضايا الإفلاس في محكمة العدل التي
تشكل هيئة قضائية في جنيف

عضو في السلطة القضائية على مستوى الكانتون (جنيف)	١٩٨٦ - حتى الآن
قاضية في غرفة القضايا المدنية (قضايا مدنية ومحاكم الدرجة الوحيدة التي تبت في الأسس الموضوعية لقضايا حقوق الملكية الفكرية)، وقاضية في غرفة المحاكمات الموجزة وقاضية في محكمة الإيجارات بمحكمة العدل	٢٠١٠
قاضية في الغرفة المدنية (قضايا مدنية ومحاكم الدرجة الوحيدة التي تبت في الأسس الموضوعية لقضايا الملكية الفكرية) وقاضية في هيئة الإشراف والطعون في محكمة قضايا الوصاية، وفي السجل التجاري، والسجل العقاري، ومجلس الرصد لمهن الرعاية الصحية وغيرها من المهن (الإجراءات المؤقتة المتعلقة بالملكية الفكرية)، بمحكمة العدل	٢٠٠٨ - ٢٠١٠
رئيسة غرفة الاتهام في محكمة الاستئناف	٢٠٠٦ - ٢٠٠٨
قاضية في غرفة الاتهام بمحكمة العدل	٢٠٠٥ - ٢٠٠٨
قاضية في الغرفة الجنائية بمحكمة العدل	٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
الغرفة المدنية (بدوام جزئي)، الغرفة التجارية (بدوام جزئي) لدى المحكمة الابتدائية	٢٠٠٤
نائبة رئيس محكمة الدرجة الأولى والإجراءات المؤقتة والغرفة المدنية (ثلث الوقت) لدى المحكمة الابتدائية	٢٠٠١ - ٢٠٠٣
الغرفة المدنية (بدوام جزئي)، الغرفة التجارية (بدوام جزئي) لدى المحكمة الابتدائية	١٩٩٩ - ٢٠٠٠
الغرفة المدنية، المحكمة الابتدائية	١٩٩٥ - ١٩٩٩
قاضية في محكمة الجنح وقاضية في محكمة الإيجارات، المحكمة الابتدائية	١٩٩٢ - ١٩٩٥
قاضية تحقيق، البحث والتحقيق	١٩٩٠ - ١٩٩١

١٩٩٠-١٩٨٦	مكتب المدعي العام، نائبة المدعي العام
١٩٨٦-١٩٨٢	مدينة جنيف، دائرة الضرائب على الأعمال التجارية، المستشار القانوني لرئيس الدائرة ومدير شعبة الخدمات المالية
١٩٨٢-١٩٨١	محامية جامعة جنيف، مكتب رئيس الجامعة؛ ومحامية شركة Ilex Fidutrust SA (جنيف)

أنشطة أخرى

مهام موازية

٢٠١٤- حتى الآن	عضو مناوب في لجنة نقابة المحامين
٢٠٠١- حتى الآن	عضو في الهيئة الإشرافية للمنقذين القضائيين
٢٠١١-٢٠٠٦	قاضية في محكمة التزاعات السابقة
٢٠٠٦-١٩٩٧	قاضية تحكيم في لجنة الصلح لشؤون الإيجارات
٢٠٠٤-٢٠٠٢	رئيسة مناوبة في مجلس الطعون المنشأ بموجب قانون البناء والإنشاء
٢٠٠٤-١٩٩٨	مكلفة بتكنولوجيا المعلومات لدى المحكمة الابتدائية
٢٠٠٤-١٩٩٨	عضو في الهيئة الإشرافية للوسطاء في المعاملات التجارية
٢٠٠٤-١٩٩٨	رئيسة لجنة الضرائب على أعمال السمسرة

الروابط المهنية والهيئات الأخرى

عضو في رابطة قضاة جمهورية كانتون جنيف؛ عضو في مجلس الرابطة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦

عضو في الرابطة السويسرية للقضاة

عضو في جمعية جنيف للقانون والتشريع

عضو في رابطة جنيف للقانون التجاري

عضو في الرابطة الدولية لمحامي الشركات

عضو في الرابطة السويسرية للقضاة

عضو في الجمعية السويسرية للقانون الجنائي

عضو في لجنة التضامن النسائي، جنيف

نائبة الرئيس وعضو مكتب اللجنة القانونية في الحزب الليبرالي، جنيف

عضو في لجنة جنيف المركز المالي بالحزب الليبرالي

عضو في النادي الدولي بمؤسسة جنيف

عضو في النادي الدبلوماسي بمؤسسة جنيف

عضو في نادي رالي جنيف لركوب الخيل

عضو في نادي لا كرافاش لركوب الخيل، لوزان

عضو سابق بمجلس إدارة جمعية مدينة جنيف لحماية الحيوانات

المنشورات

نشرت عدة مقالات عن مواضيع شتى، على النحو الوارد في السيرة الذاتية للمرشحة

اللغات

الفرنسية (اللغة الأم)، الإنكليزية (محادثة: بطلاقة، كتابة: بكفاءة)، الألمانية (إلمام)،

الإسبانية (إلمام)